

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ياسين العبدلات .
وعضوية القضاة السادة
د. محمد الطراونة ، داود طيبة ، باسم المبيضين ، حسين السكران .

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٧/٣٠٢

المميز :

المميز ضده :

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٧/١/١٢ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار
الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بالدعوى رقم (٢٠١٦/١١٩٢) تاريخ
٢٠١٦/١٢/١٥ .

طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للسببين التاليين:

- ١- القرار المميز صدر بمثابة الوجاهي ولم أتبلغ قرار الحكم ولدي دفوع
وبيانات.
- ٢- المميز بريء من الجرم المسند إليه .

* وبتاريخ ٢٠١٧/١/٢٦ طلب مساعد رئيس النيابة العامة
بمطالعة الخطبة رقم (١٥٤/٢٠١٧/٤/٢) قبول التمييز شكلاً وردة
موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً

نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم :

الجرائم التالية :

- ١ - جناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات .
- ٢ - التهديد وفقاً للمادة (١/٣٤٩) عقوبات .
- ٣ - جنحة حمل وحيازة أداة حادة وفقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) من قانون العقوبات .

وكانت محكمة الجنايات الكبرى وبتاريخ ٢٠١٦/٥/١٥ قد أصدرت حكماً بمتابفة
الوجهي بحق المتهم قابلاً للتمييز في القضية الجنائية رقم (٢٠١٦/٥٧٤)
يقضي بما يلي :

- ١ - عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان
عدم مسؤولية المتهم عن جرم التهديد وفقاً
لأحكام المادة (١/٣٤٩) من قانون العقوبات .
- ٢ - عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة
المتهم بجرم حمل وحيازة أداة حادة وفقاً
للمادة (١٥٥) من قانون العقوبات وعملاً بالمادة (١٥٦) من القانون ذاته
الحكم عليه بالحبس أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير
والرسوم ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .
- ٣ - عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول الجزائية تجريم المتهم
بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة
(١/٢٩٦) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم وبعد الاستماع لمطالعة المدعي العام
قررت المحكمة :

١ - عملاً بأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات وضع المجرم
بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم .

٢ - عملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق
المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة
مدة أربع سنوات والرسوم ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .

لم يرتض المتهم بهذا الحكم فتقدم للطعن فيه
تميزاً حيث أعيد الحكم منقوضاً بموجب قرار محكمة التمييز رقم (٢٠١٦/١٤١٦)
تاريخ ٢٠١٦/٨/١٨ لتمكين المتهم من تقديم بيناته ودفعه .

بعد النقض والإعادة وبنتيجة إجراءات المحاكمة توصلت محكمة الجنايات
الكبرى بقرارها الطعين إلى أن وقائعها الثابتة وكما خلصت إليها وقتعت بها تلخص:

إنه وبحدود الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ٢٠١٥/١١/٦ وأثناء
وجود المجني عليه مع أصدقائه في مدينة المفرق وعندها حضر
إليهم المتهم وطلب المجني عليه بحجة أنه يريد التحدث إليه بموضوع وبالفعل رافقه
وسار معه إلى ساحة كبيرة بجانب المدرسة الإسلامية وكانت خالية من الناس وأشهر
عليه موساً وأدخله إلى ساحة ترابية وقام بتشليحه بنطونه وكلسونه رغماً عنه
وشلح هو وأدار وجهه باتجاه السور ووضع قضيبيه على مؤخرته ولم يمكنه
المجني عليه من إدخال قضيبيه في شرجه فقام بتنويمه على الأرض ووضع مرة
أخرى قضيبيه على مؤخرته ونهض عنه لقضاء حاجة فاستغل المجني عليه
الفرصة وهرب وتوجه إلى المركز الأمني وتم الاتصال بوالده الذي حضر إليه
وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :

- ١- عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهم عن جرم التهديد وفقاً لأحكام المادة (١/٣٤٩) من قانون العقوبات .
- ٢- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجرم حمل وحياسة أداة حادة وفقاً للمادة (١٥٥) من قانون العقوبات وعملاً بالمادة (١٥٦) من القانون ذاته الحكم عليه بالحبس أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .
- ٣- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم وبعد الاستماع لمطالعة المدعي العام قررت المحكمة ما يلي :

- ١- عملاً بأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم.
- ٢- عملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات والرسوم ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .

لم يرتض المحكوم عليه بقرار المحكمة المذكورة فطعن فيه لدى محكمتنا بلانحة تمييز تضمنت سببها .

ودون التعرض لأسباب التمييز :

نجد إن المميز يطعن في الحكم الصادر بحقه للمرة الثانية وبذلك ولقبول تمييزه يتعين عليه أن يقدم معذرة مشروعة ومقبولة تبرر غيابه عن إجراءات المحاكمة على مقتضى المادة (٤/٢٦١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

وحيث نجد إن المميز تغيب عن جلسة ٢٠١٦/١٢/٧ والتي تقرر فيها إجراء محاكمته بتمثابة الوجاهي رغم انتظاره حتى الساعة الثانية والنصف من الدوام الرسمي وصدر الحكم بهذه الصفة .

وحيث لم يقدم المميز أية معذرة مشروعة تبرر غيابه عن جلسات المحاكمة مما يتعين معه رد التمييز شكلاً .

لذا نقرر رد التمييز شكلاً

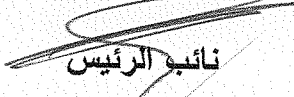
وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٣/٢ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو



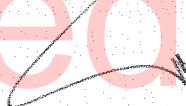
نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس



عضو



عضو



رئيس الديوان

دق ب. ع.

